مجموعة محمد المعجل
MOHAMMAD AL-MOJIL GROUP MMG
The Energy Behind Energy

تقرير مجلس الإدارة
2012م

قائمة المحتويات

		رقم الصفحة
-1	كلمة مجلس الإدارة	1
-2	نبذة عن الشركة	2
-3	عوامل المخاطر	3
-4	إعادة الهيكلة	4
-5	التطورات الجوهرية	4
-6	الموارد البشرية	5
-7	المشاريع و العقود	5
-8	العقوبات و الجزاءات أو القيود المفروضة على الشركة	5
-9	تحليل جغرافي للإيرادات	6
-10	بيان بالشركات المملوكة	6
-11	مجلس الإدارة	7
-12	لجان مجاس الإدارة	9
-13	المحاسبين القانونيين	10
-14	تقرير المراجع القانوني	11
-15	المراجعة و النتائج السنوية	11
-16	الأداء المالي	13
-17	تسهيلات المرابحة و القرض الحسن	16
-18	سياسة توزيع الأرباح	17
-19	لائحة حوكمة الشركات	17
-20	الإقرارات	18
-21	التوصيات	18

كلمة مجلس الإدارة ..

السادة/ مساهمي شركة مجموعة محمد المعجل المحترمين

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته و بعد،

يود مجلس الإدارة أن يُقدم لكم تقريره السنوي عن أداء الشركة ونتائج أنشطتها عن السنة المالية المُنتهية في 2012/12/31م، والذي يعكس الجهود التي تم بذلها للتعامل مع كافة التحديات التي واجهت الشركة خلال العام المنصرم. لقد أظهرت النتائج المالية للشركة للعام 2012 خسائر جوهرية بلغت (1,327.6) مليون ريال سعودي، والتي سيتم مناقشتها و توضيحها في هذا التقرير.

واجهت الشركة العديد من التحديات خلال عام 2012 متمثلة بشكل رئيسي في فرض قيود على حسابات الشركة المصرفية مما نتج عنه نقص حاد في السيولة والحد من قدرة الشركة على تمويل مشاريعها القائمة والأنشطة المساندة لتلك المشاريع، يضاف إلى ذلك قيام بعض العملاء إما بإنهاء بعض العقود المبرمة معهم سابقاً أو تخفيض نطاق الأعمال المتفق عليها سلفاً. نتج عن هذه التحديات وجود حالات جوهرية من عدم التأكد والتي يعمل مجلس الإدارة جاهداً على التخلص منها.

في ظل التحديات السابقة الذكر، قام مجلس الإدارة بوضع خطة لإعادة هيكلة الشركة، والتي تتضمن بشكل رئيسي تخفيض مجموعة المخاطر المتعلقة بالمشاريع القائمة وإعادة التفاوض حولها وبيع الأصول غير الأساسية للنشاط وإعادة هيكلة الالتزامات القائمة للبنوك والموردين و تحصيل المطالبات المالية والحصول على عقود جديدة ذات ربحية ومتدنية المخاطر.

يعمل المجلس مع الإدارة التنفيذية بشكل حثيث على تطبيق خطة الهيكلة الملخصة أعلاه، للتأكد من تصويب أوضاع الشركة المالية والتشغيلية و ضمان استمراريتها.

وفيما يلي إيضاح حول أعمال الشركة و تفصيل بالنتائج المالية المُحققة: -

نبذة عن الشركة ..

نبذة تاريخية عن الشركة: -

تعود نشأة الشركة إلى مُنتصف الخمسينيات حيث تم تسجيلها كمُؤسسة فردية في مدينة الدمام، ثم تحولت إلى شركة ذات مسؤولية محدودة في : 1428/03/15هـ (المُوافق :2007/04/03م)مملوكة لكل من الشريك المؤسس السيد/محمد حمد المعجل، والشركاء الجُدد وهم كلٌ من المهندس/عادل محمد المعجل، وشركة محمد حمد المعجل الدولية للاستثمار، وشركة المعجل للاستثمار المحدودة ، وشركة المعجل القابضة المحدودة . وقد تم رفع رأس

المال ليبلغ (875) مليون ريال سعودي ، مُوزع على (87,5) مليون سهم ، تبلغ القيمة الاسمية للسهم الواحد (10 /ريالات سعودية) .

وفي تاريخ : 1428/05/05هـ (الموافق : 2007/05/22م) قرر الشركاء زيادة رأس مال الشركة إلى (1,000/ مليون ريال سعودي) مُوزع على (100 مليون سهم) تبلغ القيمة الاسمية للسهم الواحد (10/ريالات سعودية) .

ثم تحولت الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مُساهمة مقفلة في تاريخ : 1428/08/30هـ، ثم حُولت فيما بعد إلى (شركة مُساهمة عامة) بمُوجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم (270) وتاريخ : 1428/10/29هـ (الموافق : 2007/11/10م) ورأس مال بلغ (1,000/ مليون ريال سعودي) مُقسم إلى (100/ مليون سهم) بقيمة اسمية قدرها (10/ريالات سعودية للسهم الواحد) كما تم رفع رأس المال إلى (1,250/مليون ريال سعودي) مُقسم إلى (125/مليون سهم) بقيمة اسمية قدرها (10/ ريالات سعودية للسهم الواحد) وذلك بعد إعتمادها من الجمعية العمومية لعام (2008م).

أنشطة الشركة ..

تتنوع أنشطة الشركة في العديد من الجوانب الفنية كما يلي: -

النشاط الرئيس: -

يتركز النشاط الرئيس للشركة في مجال تعهدات الأشغال العامة المُعتمدة في مشاريع النفط والغاز والمُنشآت البتروكيماوية ومشتقاتها والمشاريع النفطية المغمورة داخل البحر، وتتركز أنشطة الشركة الحالية على بناء مُنشآت النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة والمنصات المغمورة، بمُوجب عُقود مُقاولة مُباشرة أو من الباطن . ويشمل نطاق عمل الشركة جميع الأعمال المدنية والإنشائية والميكانيكية والكهربائية والآلية وأعمال الصيانة .

وفي إطار الدعم الضروري للأعمال الإنشائية الصناعية لتغطية احتياجات مشاريع الشركة ، فإن الشركة تمتلك مصنعين لتشكيل الحديد في كلٍ من مدينة الدمام و مدينة رابغ.

الأعمال المدنية: -

تتضمن خدمات الأعمال المدنية تجهيز موقع المشروع بما في ذلك أعمال البناء والحفر وبناء الطُرق وحفر الخنادق وعمليات الردم وتنظيف مجاري التصريف وبناء السياجات الأمنية والسفلتة والأعمال الخرسانية، إضافةً إلى أعمال تشييد المباني اللازمة لعمليات المشروع كالمرافق السكنية للعمال ومُستودعات تخزين المواد والمُعدات والمكاتب التي يتم إشغالها طيلة مُدة تنفيذ المشروع. وقد قامت الشركة في عام 2011 بتفعيل هذا القطاع ليشمل بناء الوحدات السكنية لمشاريع مُستقلة لاترتبط بأي نشاط صناعي في بعض العقود.

الأعمال الإنشائية : -

تتضمن الأعمال الإنشائية التركيب والتوليف ونصب التركيبات وتجهيزها وخدمات المُعاينة والاختبار وتدشين وتسليم المشاريع ، ويتم أيضاً تصنيع وتركيب وتشييد الهياكل الفولاذية المُستخدمة في بناء المنصات والمصافي النفطية والمعامل البتروكيماوية والمُنشآت الأخرى. كما تقوم الشركة من خلال مصانعها في الدمام ورابغ بتصنيع وتوليف هياكل وسقالات ومنصات فولاذية وأنواع مُختلفة من المُعدات الميكانيكية وأواني الضغط الحراري والغلايات والمُبادلات الحرارية وصهاريج التخزين والأبراج والمراكن وأنابيب الضغط .

الأعمال الميكانيكية : -

تتضمن الأعمال الميكانيكية تمديد الأنابيب وتركيب السقالات وتجهيزات الرفع والتعليق وتركيب المُعدات الميكانيكية ، وتقوم الشركة بتشكيل وتوليف الأنابيب وفقاً لمُخططات ومُتطلبات المُتعهد الرئيس، على أن تشمل خطوات التشكيل والتوليف القص واللحام والتركيب والسفع الرملي والطلاء والتنظيف ، وتقوم الشركة بتركيب هذه الأنابيب في موقع المشروع حسب المُواصفات والمُخططات المُعتمدة ثم بعد ذلك يتم تركيب المُعدات الميكانيكية .

الأعمال الكهربائية والآلات الدقيقة : -

تتضمن الأعمال الكهربائية تركيب الأنظمة الكهربائية للمُنشآت بما في ذلك التمديدات للأسلاك والكيابل والحماية الكاثودية (ضد الصدأ) والمواد العازلة والمُحركات الكهربائية والمُولدات ومفاتيح التحويل والإبدال والقواطع الكهربائية ومراكز ولوحات التحكم وأنظمة الإنارة والاتصالات .

وبعد الانتهاء من مرحلة تركيب الأنظمة الكهربائية، يتم تركيب الآلات على غرار أجهزة الإرسال وأجهزة نقل الطاقة وصمامات ومفاتيح التحكم وصمامات التنفيس للسلامة وأجهزة التحليل والمُؤشرات لإجراء مجموعة من الاختبارات والمعايرات على جميع الآلات .

أعمال الصيانة : -

تُؤمن الشركة خدمات صيانة يومية وصيانة شاملة للمصانع لإبقائها في وضع تشغيلي جيد دون تعليق أنشطة المصنع طيلة مُدة عقد الصيانة الشاملة ، وإضافة مُعدات جديدة للمصنع بما يستلزم توقف العمل في المصنع بشكل مُؤقت لأجراء فحص و صيانة المُعدات القائمة .

الخدمات البحرية : -

تقوم الشركة بتقديم الخدمات البحرية المُتخصصة لدعم الإنشاءات والصيانة في المناطق المغمورة وخدمات دعم لأجهزة الحفر ومنصات الإنتاج في تلك المناطق ، كما تُقدم خدمة تغيير الطاقم بالإضافة إلى استئجار السُفن لخدمات السحب وقوارب الإمداد و الطواقم الفنية المُؤهلة والمُدربة.

عوامل المخاطرة ..

لايخلو أي قطاع إقتصادي من مخاطر مُحتملة ، ولاشك أن هناك بعض المخاطر التي قد تتعرض لها أعمال الشركة وفقاً لتطور قطاع الإنشاءات في المملكة من عدمه ، ومنها مخاطر الائتمان وتُوفر السيولة وتغير مُعدلات العُمولة وأسعار المواد وأسعار الصرف .

وبالإضافة إلى ذلك وكما هو مُوضح في نشرة الإصدار ، فإن الشركة عرضة لمخاطر التأخير في تسليم المشاريع بسبب التأخر في إستلام مُتطلبات العقود الإنشائية من بعض العُملاء ، كإستلام المواقع والمواد ومُخططات التنفيذ وغيرها من مراحل المشاريع الأولية .

إعادة الهيكلة ..

نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها الشركة فقد قام مجلس الإدارة في منتصف العام 2012م بوضع خطة لإعادة هيكلة الشركة وتصويب أوضاعها، حيث تم تشكيل لجنة توجيه (Steering Committee) كما تم تعيين شركة برايس ووترهاوس كوبرز كمستشار مستقل لمجلس الإدارة. واقر المجلس القيام بعمل مراجعة مستقلة وشاملة لأنشطة ومشاريع الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية وكذلك مراجعة أداء الشركة لتحسينه ورفع الكفاءة وخفض المصاريف.

إن خطط إعادة هيكلة الشركة لا تزال مستمرة، حيث تتركز جهود إدارة الشركة على إعادة هيكلة الرقابة على العمليات التشغيلية والتفاوض مع العملاء على بنود العقود المبرمة سابقاً لحماية الشركة من أي مخاطر او انكشافات مالية محتملة. لقد تم مراجعة أنشطة الشركة وتحديد مجالات لتحقيق وفر في التكاليف، وقد تم البدء باتخاذ الإجراءات التصحيحية ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم الإنتهاء من مراجعة الأصول غير الأساسية للنشاط و وضع خطط للتعامل معها.

لدى الشركة مستحقات مالية من مشاريع قائمة ومنتهية بقيمة إجمالية قدرها 1.3 مليار ريال. إن هذه المستحقات غير مدرجة في سجلات الشركة المحاسبية، وقد تم تحديدها وتوثيقها بشكل كامل من قبل الشركة بالتعاون مع مستشاريها الفنيين والقانونيين، حيث تتكون من ذمم مدينة متأخرة السداد و أوامر تغيير وحجوزات مدينة ومطالبات.
هذا وستتخذ الشركة كافة الإجراءات الضرورية والقانونية منها عند الحاجة لتحصيل المبالغ المذكورة أعلاه وسيتم الاعتراف بها في السجلات المحاسبية طبقا لذلك.

لقد اقر مجلس الإدارة البدء باتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الشركة من بعض عملائها وتأتي هذه الخطوة بعد استنفاذ كافة الحلول والخيارات المتاحة وعدم التوصل من خلال المفاوضات إلى تسوية مرضية وعادلة تحمي حقوق الشركة وتعوضها عن ما تكبدته من تكاليف/خسائر.

التطورات الجوهرية ..

ابرز التطورات الجوهرية خلال العام 2012م هي كالتالي:

1- الإعلان عن خسائر جوهرية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م
2- فرض قيود على حسابات الشركة من قبل البنوك المقرضة
3- المساهمون يقررون استمرارية الشركة وعدم حلها من خلال الجمعية العامة غير العادية
4- انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة
5- قبول استقالة الرئيس التنفيذي المهندس إبراهيم زاده وتعيين السيد ستيورات ماكفيل خلفاً له
6- إيقاف تداول سهم مجموعة محمد المعجل عن التداول لحين تحسن أوضاع الشركة المالية.

الموارد البشرية ..

قامت إدارة الموارد البشرية بتعزيز القوى العاملة في المشاريع من خلال إدارة التوظيف لتلبية حاجة المشاريع والإدارات المساندة من الأيدي العاملة على كافة المستويات. يُبين الجدول التالي إحصائية بحركة العاملين في الشركة خلال العام 2012م :

	إلتحق بالشركة	العدد الحالي
سعودي	578	1.501
غير سعودي	1.554	11.375
المجموع	2.132	12.876

المشاريع والعقود ..

في يوليو 2012م، قامت جهة فنية مستقلة بمراجعة مشروع منيفه سايبم وتم تحديد مخاطر جوهرية فيما يتعلق بالمشروع المذكور. قامت الشركة بإعادة التفاوض حول بنود العقد مع العميل من أجل منع التعرض لأية خسائر مالية إضافية في المستقبل، وذلك من خلال تغيير العقد ليصبح على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش ربح بدلاً من أن يكون على أساس مبلغ مقطوع.

كما اتفقت المجموعة مع شركة ديلم السعودية على تخفيض نطاق العمل في مشروع ياسرف. فيما قامت شركة بي اس أي 2000 السعودية بإنهاء العقد المبرم مع المجموعة في مشروع معادن الألمنيوم برأس الخير خلال شهر ديسمبر 2012 وذلك قبل تنفيذ كامل الأعمال المتفق عليها سابقاً في العقد. وتقوم المجموعة حالياً باتخاذ كافة الإجراءات القانونية لحماية حقوقها.

العقوبات والجزاءات أو القيود المفروضة على الشركة ..

نظراً إلى عدم التزام الشركة بالإعلان عن القوائم المالية الأولية للفترة المالية المنتهية في 2012/06/30 خلال المدة النظامية المحددة في قواعد التسجيل والإدراج، فقد قررت هيئة السوق المالية ("الهيئة") تعليق التداول على اسهم الشركة ابتداء من يوم الأحد الموافق 22 يوليو 2012 حتى إعلان الشركة قوائمها المالية الأولية للفترة المالية المنتهية في 2012/06/30. ولاحقا لنشر الشركة قوائمها المالية الأولية للربع الثاني من عام 2012، قررت الهيئة استمرار تعليق تداول سهم الشركة في السوق المالية السعودية "تداول" إلى أن تعدل الشركة أوضاعها المالية.

كما تم فرض غرامة على الشركة من قبل الهيئة بمبلغ 50 الف ريال لمخالفتها الفقرة (أ) من المادة الخامسة والأربعين من نظام السوق المالية، والفقرة (د) من المادة السادسة والعشرين من قواعد التسجيل والإدراج، إذ لم تُزود الهيئة ولم تُعلن للمساهمين عن قوائمها المالية الأولية للفترة المنتهية في 2011/12/31 خلال الفترة النظامية.

وباستثناء ما ذكر أعلاه، لا يوجد أي عقوبة أو جزاء أو قيد احتياطي مفروض على الشركة من الهيئة أو من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية أخرى.

تحليل جُغرافي على حسب العُملاء لإجمالي إيرادات المشاريع :

	المالك	إيرادات 2012 (بالآلاف)	إيرادات 2011 (بالآلاف)	إيرادات 2010 (بالآلاف)	إيرادات 2009 (بالآلاف)	إيرادات 2008 (بالآلاف)
1	أرامكو السعودية	689,608	309,267	1,089,802	815,972	788,475
2	سابك	-	38,200	4,572	905,602	1,721,315
3	معادن	-	223,300	124,106	239,920	127,352
4	اس كي للهندسة والمقاولات	214,869	228,037	134,940		
5	أخرين	539,183	776,933	377,673	254,897	364,953
	الإجمالي	1,443,660	1,575,737	1,731,093	2,216,391	3,002,095

بيان بالشركات المملوكة لشركة مجموعة محمد المعجل : -

- خلال الربع الثاني لعام 2011، قامت الشركة بالاستحواذ على 100 ٪ (حصص مباشرة و غير مباشرة) من حصص الملكية في شركة النخبة الخليجية للمقاولات العامة (شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة) ("الشركة التابعة أو المستحوذ عليها"). لقد ساهمت شركة النخبة الخليجية بمبلغ 227 مليون ريال سعودي من إيرادات المجموعة وبخسارة تبلغ (76.7) مليون ريال سعودي من صافي خسارة المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- خلال عام 2011م، قامت الشركة بتأسيس شركة سعودية ذات مسئولية محدودة، شركة معهد التدريب الوطني السعودي للتطوير - شركة تحت التأسيس- برأسمال إجمالي قدره 1.5 مليون ريال سعودي وبنسبة شراكة تبلغ 51% من رأس المال.

مجلس الإدارة ..

عقد مجلس الإدارة (10) اجتماعات خلال السنة المالية المنتهية في 2012/12/31م، و فيما يلي جدول بأسماء أعضاء المجلس وصفة عضويتهم وعدد مرات حضور الاجتماعات وتصنيف عضويتهم: -

	الاســـــــــــــــــم	تصنيف العضوية	ملكية الأسهم بنهاية 2011م	ملكية الأسهم بنهاية 2012م
1	المهندس/ عادل بن محمد المعجل	غير تنفيذي - غير مستقل	10.000.000	10,000
2	السيد/ فهد بن علي الرقطان	غير تنفيذي - غير مستقل	2,500	2,500
3	السيد/ يونس بن عبدالباري العيدروس	مستقل	18	18
4	السيد/غنيم بن سليمان الغنيم	مستقل	76	76
5	السيد/ أسامة اسعد	غير تنفيذي - غير مستقل	10,000	10,000
6	السيد/ ستيوارت ماكفيل	تنفيذي	--	--
7	الدكتور/ جاسم بن محمد الأنصاري	غير تنفيذي – مستقل	1,250	--
8	السيد/ زكي بن منصور أبو السعود	مستقل	3,325	--
9	الدكتور/ عبدالله الدباغ	مستقل	--	--
10	السيد/ سعد السبتي	مستقل	--	--
11	السيد/كريس نيكولسن	مستقل	--	--
12	السيد/ ستيف باركينسون	مستقل	--	--

الاسم /	الاجتماع رقم:	اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2012م									
		20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
المهندس/ عادل بن محمد المعجل		√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
الدكتور/ جاسم بن محمد الأنصاري		√	√	√	√	√					
السيد/ فهد بن علي الرقطان		√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد/ زكي بن منصور أبو السعود		√	√	√	√	√	√	√			
السيد/ ستيوارت ماكفيل									√	√	√
الدكتور/ عبدالله الدباغ				√	غ	غ					
السيد/ سعد السبتي										غ	
السيد/ أسامة اسعد				√	√	√	√	√	√	√	√
السيد/غنيم بن سليمان الغنيم									غ	√	√
السيد/ يونس بن عبدالباري العيدروس										√	√
السيد/كريس نيكولسن									√		
السيد/ ستيف باركنسن									√		

- **(ملاحظة) : لايوجد أي من كبار التنفيذيين ممن يملكون أسهماً في المجموعة وكذلك أزواجهم وأولادهم القُصّر وكذلك الحال بالنسبة لزوجات أعضاء مجلس الإدارة وأولادهم القُصّر.**

الاستقالات ..

سقطت عُضوية عدد من الأعضاءالتالية أسمائهم بسبب تقديمهم للاستقالة أو انتهاء مدة دورة المجلس: -

الاسم	السبب
الدكتور/جاسم بن محمد الأنصاري	استقالة
الدكتور /عبدالله بن عيسى الدباغ	استقالة
السيد / سعد بن صالح السبتي	استقالة
السيد / زكي بن منصور ابوالسعود	استقالة
السيد / كريس نيكولسن	انتهاء دورة المجلس
السيد / ستيفن باركينسون	انتهاء دورة المجلس

مُكافآت أعضاء مجلس الإدارة و كبار التنفيذيين ..

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين (ريال)	أعضاء المجلس غير التنفيذيين/ المستقلين (ريال)	خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي العام (ريال)
الرواتب	803,580	--	3,861,652
البدلات	9000	215,011	505,435
المكافآت	--	--	--
الخطط التحفيزية	--	--	--
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	سيارة واحدة من الشركة	992,519	ثلاث سيارات وثلاث فلل سكنية مستأجرة مع خصم بدل السكن

و يجدر التنويه إلى تنازل كلاً من المهندس عادل المعجل والمهندس غنيم الغنيم والسيد أسامة أسعد عن بدل حضور إجتماعات المجلس واللجان. كما تنازل السيد فهد الرقطان عن بدل حضور الإجتماعات المنعقدة خلال النصف الثاني من عام 2012.

أعضاء المجلس الذين لديهم عُضوية في مجالس إدارات شركات مُساهمة عامة ..

لا يُوجد من أعضاء مجلس الإدارة من لديه عُضوية في مجالس إدارات شركات مُساهمة عامة أخرى.

مصالح أعضاء مجلس الإدارة ..

قامت الشركة خلال الفترة بإجراء مُعاملات مع شركة محمد المعجل وشُركاه للتوريد والخدمات ، وكذلك شركة محمد المعجل وشُركاه للسفر والسياحة، المملوكتان بأغلبية الحصص لاحد المساهمين الرئيسيين وهو الشيخ/ محمد حمد المعجل والمهندس / عادل بن محمد المعجل رئيس مجلس الإدارة الحالي، وذلك بمُوافقة المُساهمين في إجتماع الجمعية العمومية العادية لعام (2012م).

لجان مجلس الإدارة ..

أ. لجنة المراجعة :

تتشكل اللجنة حالياً من أعضاء مجلس الإدارة (غير التنفيذيين) برئاسة المهندس/عادل بن محمد المعجل وعُضوية كل من المهندس/يونس عبدالباري العيدروس والأستاذ/أسامة وفيق اسعد وقد عقدت اللجنة (13) إجتماعاً خلال العام (2012م). تقوم اللجنة بدعم مجلس الإدارة من خلال القيام بالمهام الموكلة لها من قبل المجلس. تشمل مهام لجنة المراجعة كما وردت في لائحة حوكمة الشركات على ما يلي:

1- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من اجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات التي حددها لها مجلس الإدارة.
2- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
3- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.
4- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.
5- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين، واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
6- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملحوظاتها عليها.
7- دراسة ملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.
8- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.
9- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ب. لجنة الترشيحات والمكافآت :

تتشكل اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة برئاسة الأستاذ/فهد بن علي الرقطان وعضوية كلٍ من السيد/أسامة وفيق اسعد والسيد/ستيوارت ماكفيل. وقد عقدت اللجنة خمسة اجتماعات مكتملة النصاب، وتختص اللجنة بالمهام التالية : -

1. إعداد قائمة بالمُرشحين الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ورفعها للمجلس مع توصياتها .
2. القيام بمُراجعه دوريه لهيكل مجلس الإدارة وطُرق عقد اجتماعاته وتنفيذ قراراته لتفعيل أداءه وإجراء أي تعديل بين أعضائه لمُواكبة المُتغيرات المُحيطة بأعمال الشركة وأدائها المالي .
3. المُراجعة الدورية لاستقلالية أعضاء المجلس (المُستقلين) والتأكد من عدم وقوع تعارض مصالح إذا كان العُضو يشغل عُضوية مجلس إدارة في شركة مُساهمة عامة أخرى .
4. مُراجعة هيكل الإدارة التنفيذية للشركة والتأكد من كفاءته وفعاليته والاقتراح باستحداث أو إلغاء مناصب إدارية تنفيذية بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للشركة .
5. اقتراح سياسات واضحة لتعويضات ومُكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له وكبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة و سكرتير اللجان وفق الأنظمة الخاصة بذلك .
6. إعداد التوصيات الخاصة بسياسات منح المُكافآت السنوية للمُوظفين والعاملين بالشركة.

المحاسبين القانونيين..

يقع على عاتق لجنة المراجعة التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، وتراعي اللجنة عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم من خلال بيانات مكتوبة توثق علاقتهم مع الشركة والإدارة، بما في ذلك الخدمات غير المتعلقة بمراجعة الحسابات. وبهذا الخصوص، أوصت اللجنة خلال الربع الأول من عام 2012 - بناءاً على المناقشة مع نائب الرئيس للشؤون المالية و رئيس المراجعة الداخلية- بتفويض الإدارة التنفيذية لإعادة تعيين السادة/ ديلويت آند توش بكر أبو الخير وشركاهم أو تعيين السادة كي بي أم جي السدحان والفوزان كمحاسبين قانونيين للسنة المالية 2012. وعليه، قامت الإدارة التنفيذية بتعيين السادة كي بي أم جي السدحان والفوزان بأتعاب مهنية قدرها 285 ألف ريال. وافقت الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2012/6/30 على تعيين السادة / كي بي أم جي السدحان والفوزان كمحاسبين قانونيين للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.

تقرير المراجع الخارجي حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنهية في 31 ديسمبر 2012م:

ورد في تقرير المراجع الخارجي ما يلي نصه:

"أساس الامتناع عن إبداء الرأي

فرض الاستمرارية

كما هو مشار إليه في الإيضاح رقم 2(ز)، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية والذي يفترض أن الشركة سوف تستمر في نشاطها في المستقبل المنظور. تكبدت الشركة خسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م بلغت 1,327.6 مليون ريال سعودي، كما بلغت الخسائر المتراكمة للشركة 2,229.7 مليون ريال سعودي كما في ذلك التاريخ، والتي تجاوزت 75% من رأس مال الشركة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة بمبلغ 1,541.6 مليون ريال سعودي. ونتيجة لذلك فقد بلغ إجمالي العجز في حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2012م مبلغ 979.7 مليون ريال سعودي. بالإضافة إلى ذلك فقد تم وقف التداول على أسهم الشركة في السوق المالية السعودية (تداول).

إن استمرارية نشاط الشركة يعتمد علي دعم المقرضين والمناقشات المنعقدة حالياً مع بنوك الشركة حول الحلول الملائمة لإعادة الهيكلة المالية الشركة. كما أن استمرارية الشركة تعتمد أيضاً على قدرتها على ضمان الحصول على عقود مستقبلية ذات ربحية والبيع الناجح للأصول وزيادة التركيز على استرداد المطالبات وخفض التكاليف والتعجيل بتحصيل الذمم المدينة.

إن هذه الظروف والأمور الأخرى المشار إليها في الإيضاح 2(ز) تشير إلى وجود حالات جوهرية متعددة من عدم التأكد والتي تلقي بشك جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إن هذه القوائم المالية الموحدة المرفقة لا تتضمن أية تعديلات والتي قد تكون ضرورية كنتيجة لهذه الشكوك.

الامتناع عن إبداء الرأي

نظراً للأمور الجوهرية المشار إليها في فقرة أساس الامتناع عن إبداء الرأي أعلاه، فإننا لم نتمكن من الحصول أدلة مراجعة ملائمة تمكننا من إبداء رأي مراجعة، ونتيجة لذلك فإننا لا نبدى رأي على هذه القوائم المالية الموحدة".

المراجعة والنتائج السنوية لفاعليّة إجراءات الرقابة الداخليّة ..

لدى الشركة نظام للرقابة الداخلية تم تصميمه لإدارة المخاطر والمحافظة على أصول الشركة وتوفير قناعة معقولة بسلامة التقارير المالية التي يتم إعدادها من واقع السجلات المحاسبية. ولدى الشركة إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية تتبع مباشرة لمجلس الإدارة و لجنة المراجعة وتقوم بتنفيذ مهام عملها طبقا للائحة المراجعة الداخلية

المعتمدة من المجلس كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالشركة - طبقاً لخطة المراجعة - بفحص نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر للتأكد من كفاءته وفعاليته والقيام بمراجعات وظيفية وتشغيلية لتقييم أعمال الشركة. و يأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على قناعة معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية أداء نظام الرقابة الداخلية. بناءاً على ما ذكر أعلاه، تبين للجنة وجود جوانب ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، فيما يلي أهمها:

1- لوحظ عدم قدرة الشركة على تنفيذ بعض المشاريع ضمن الموازنات والأطر الزمنية المعتمدة لها. مما انعكس سلباً على النتائج المالية للشركة. يعزى ذلك الى عدة عوامل منها:

أ- عدم الدقة في تسعير بعض المشاريع بسبب ضعف الرقابة على عملية التسعير و عدم توفر بعض المعلومات الضرورية في مراحل التوقيع على عقود هذه المشاريع. نتج عن ذلك لاحقاً تجاوز التكلفة المتوقعة لتنفيذ هذه المشاريع قيمة العقود المبرمة أو الموازنات المعتمدة لها مسبقاً.

ب- ضعف في التخطيط والتنفيذ على مستوى إدارة المشاريع وعدم وضع خطط شاملة قيد التنفيذ لرفع مستوى الإنتاجية و تسريع الإنجاز لإكمال بعض المشاريع ضمن الأطر الزمنية المعتمدة لها. يضاف إلى ذلك، عدم التزام إدارة المشاريع بالحصول على الموافقات المطلوبة من الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة قبل تجاوز الموازنات المعتمدة لتنفيذ بعض المشاريع.

2- عدم وجود نظام فاعل و شامل لدراسة و تقييم المخاطر المتعلقة بعقود ومشاريع الشركة. حيث لوحظ أن بعض العقود المبرمة مع العملاء تتضمن شروط مجحفة في حق الشركة.

3- إن بعض تقارير المشاريع الشهرية لا تعكس التكلفة المتوقعة لتنفيذ المشاريع بشكل دقيق بسبب ضعف الرقابة عليها، بالإضافة إلى إفتقارها في بعض الأحيان إلى معلومات مهمة من الممكن أن تساعد الإدارة التنفيذية على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

4- عدم الاتباع الكامل لإجراءات التعاقد الخاصة بمقاولي الباطن، حيث لوحظ قيام إدارة المشاريع في بعض الأحيان بالاتفاق المباشر مع مقاولين لتنفيذ بعض الأعمال أو تقديم بعض الخدمات الخاصة بالمشاريع دون تنسيق مسبق مع إدارة العقود أو اتباع الإجراءات ذات العلاقة. مما نتج عنه أثار سلبية على ربحية بعض المشاريع.

5- وجود ضعف في عملية توثيق و متابعة تحصيل المطالبات المدينة وأوامر التغيير.

6- نتج لاحقاً عن الإعتماد المتزايد على تسهيلات المرابحة البنكية لتمويل أعمال الشركة و ضعف تحصيل مستحقات الشركة، عدم القدرة على سداد أقساط التسهيلات المستحقة وكامل مستحقات الموردين في مواعيدها المحددة و قيام البنوك الممولة بفرض قيود على حسابات الشركة المصرفية.

7- عدم وجود منظومة صلاحيات محدثة و معتمدة حسب الأصول لتحديد الصلاحيات المالية والتشغيلية في الشركة.

8- ضعف في آليات الرقابة على استثمارات الشركة و متابعة أداءها المالي والتشغيلي.

9- وجود ضعف في فعالية الرقابة على التقارير المالية مما نتج عنه وجود تعديلات سنوات سابقة و تجنيب مخصصات كان من المفترض عملها في فترات سابقة.

الأداء المالي ..

فيما يلي جدول لأصول وخصوم ونتائج أعمال الشركة للسنوات المالية الخمس الأخيرة: -

المركز المالي	2012م	2011م (معدلة)	2010م	2009م	2008م سنة طويلة
	ملايين الريالات السعودية	ملايين الريالات السعودية	ملايين الريالات السعودية	ملايين الريالات السعودية	ملايين الريالات السعودية
موجودات متداولة	1,408.8	1,842.3	1,678.5	1,821.3	2,324.1
مطلوبات متداولة	2,950.4	2,518.2	1,258.7	1,213.2	1,679.8
رأس المال العامل	1,541.6	675.9	419.9	608.1	644.4
موجودات غير متداولة	788.5	1,302.0	1,265.4	1,322.8	1,344.6
إجمالي الموجودات	2,197.3	3,144.3	2,943.9	3,144.0	3,668.7
تسهيلات مرابحة طويلة الأجل	-	163.3	25.0	-	-
قرض حسن	100.0	-	-	-	-
المطلوبات غير المتداولة	226.6	278.2	118.9	91.3	87.0
إجمالي المطلوبات	3,177.0	2,796.4	1,377.5	1,304.5	1,766.8
رأس المال المدفوع	1,250.0	1,250.0	1,250.0	1,250.0	1,000.0
الإحتياطات و (الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة	2,229.7	902.1	316.4	589.6	901.9
حقوق المساهمين	979.7	347.9	1,566.4	1,839.6	1,901.9
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	2,197.3	3,144.3	2,943.9	3,144.0	3,668.7

(ملاحظة) : لا يوجد أي اختلاف عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

قائمة الدخل	2012م	2011م (معدلة)	2010م	2009م	2008م سنة طويلة
	ملايين الريالات السعودية	ملايين الريالات السعودية	ملايين الريالات السعودية	ملايين الريالات السعودية	ملايين الريالات السعودية
إيرادات النشاط	1,443.7	1,575.7	1,731.1	2,216.4	3,345.0
تكاليف النشاط	1,816.8	2,247.1	1,536.7	1,872.4	2,538.4
ربح (خسارة) في مشروع منيفه سايبم	355.2	9.9	-	-	-
مجمل (الخسارة) ربح النشاط	728.4	661.5	194.4	344.0	806.6
خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات	135.1	-	-	-	-
المصاريف الإدارية والعمومية	118.1	101.1	121.3	134.5	124.3
حصة الشركة في خسائر شركات شقيقة	2.8	-	-	-	-
الانخفاض في قيمة ذمم ومحتجزات مدينة ومطالبات وإيرادات لم يصدر بها فواتير	308.2	347.8	235.9	154.5	-
شطب قيمة – شهره	6.6	-	-	-	-
مصاريف تسهيلات مرابحة	39.5	23.8	0.0	0.0	0.0
إيرادات أخرى - صافي	11.7	10.7	1.6	1.9	3.0
الزكاة	0.6	1.1	18.3	16.7	19.9
صافي (الخسارة) الربح	1,327.6	1,124.7	179.5	40.3	665.5

فيما يلي تحليل لنتائج الشركة المالية للعام 2012 مقارنة بعام 2011م:

- بلغ صافي الخسارة (1,327.6) مليون ريال، مقابل (1,124.6) مليون ريال - بعد التعديل- للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 18.1% و بلغت خسارة السهم (10.62) ريال، مقابل (9) ريال - بعد التعديل- للعام السابق.

بلغت الخسارة الإجمالية (728.4) مليون ريال، مقابل (661.5) مليون ريال - بعد التعديل - للعام السابق، وذلك بارتفاع قدره 10.1%. و بلغت الخسارة التشغيلية (1,296.4) مليون ريال، مقابل (1,110.4)مليون ريال - بعد التعديل - للعام السابق ، وذلك بارتفاع قدره 16.75% و بلغت الخسارة التشغيلية (1,296.4) مليون ريال، مقابل (1,110.4)مليون ريال - بعد التعديل - للعام السابق ، وذلك بارتفاع قدره 16.75% .

- يعود سبب إرتفاع صافي الخسارة خلال العام الحالي مقارنة بالعام السابق إلى ما يلي :
  - تسجيل خسائر من مشروع منيفه سايبم بقيمة (355.2) مليون ريال مقارنة بتسجيل أرباح لنفس المشروع خلال العام السابق بقيمة 9.9 مليون ريال. تعزى خسائر الفترة الحالية من هذا المشروع إلى إنهاء عقد المشروع بصيغته الأصلية (التكلفة الإجمالية) لتفادي تكبد خسائر إضافية كما اعلن عن ذلك سابقا.

- قيام الشركة خلال العام الحالي بتسجيل خسائر انخفاض في قيمة الموجودات بقيمة (135.1) مليون ريال والناتجة بشكل رئيسي عن تقييم بعض الموجودات الثابتة بغرض بيعها / التخلص منها (مقابل لا شيء في الربع المماثل من العام السابق).
- زيادة مصاريف تسهيلات المرابحة بمقدار (15.7) مليون ريال خلال العام الحالي مقارنة بالعام السابق. يعود سبب الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة مستوى تسهيلات المرابحة المستغلة خلال العام الحالي.
- زيادة المصاريف العمومية والإدارية بقيمة (17.1) مليون ريال خلال العام الحالي مقارنة بالعام السابق. و تعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة الأتعاب الاستشارية والمهنية بسبب حاجة الشركة إلى استشاريين مختصين للمساعدة في عملية إعادة الهيكلة.
- قيام الشركة خلال عام 2012 بشطب قيمة الشهرة البالغة (6.6)مليون ريال و الناتجة عن الاستحواذ على شركة النخبة الخليجية للمقاولات العامة (الشركة التابعة) (عام 2011 لا شيء).
- تضمنت تكلفة الإيرادات للعام السابق تعديلات جوهرية لعكس الزيادة المتوقعة في تكاليف إكمال المشاريع القائمة في ذلك الوقت.
- تم تعديل نتائج عام 2011 بقيمة إجمالية قدرها (165.3) مليون ريال والمبينة أدناه:

أ) تم تعديل نتائج الشركة التابعة لعام 2011 بمبلغ إجمالي قدره (15.3) مليون ريال، والذي يتضمن مبلغ (5.4) مليون ريال، تم الاعتراف به بالخطأ كإيرادات في عام 2011. بالإضافة إلى مبلغ (9.9) مليون ريال لم يتم الاعتراف به خلال عام 2011 ضمن التكلفة التقديرية لتنفيذ احد المشاريع، حيث كانت تعتقد إدارة الشركة التابعة إمكانية مطالبة العميل بهذا المبلغ و تحصيله. ترى الإدارة حالياً إن خطأً قد حدث في ذلك العام بسبب عدم توفر الأدلة الكافية لتبرير إمكانية تحصيل هذا المبلغ.

ب) تم تعديل نتائج العام 2011 بقيمة (150) مليون ريال، والتي تتعلق بمطالبة تم خصمها من التكاليف التقديرية لتنفيذ مشروع مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية خلال الربع الرابع من عام 2011،حيث كانت الشركة تعتقد بناءاً على مراجعة قامت بها جهة فنية مستقلة إمكانية تحصيل هذا المبلغ من العميل طبقا للعقد الموقع. حيث أن المفاوضات الخاصة بالمطالبة مع العميل لم تكن في مرحلة متقدمة بشكل كاف في ذلك الحين لتبرير إمكانية التحصيل، فانه لم يكن ينبغي تخفيض هذا المبلغ من التكاليف التقديرية لتنفيذ المشروع.

مطلوبات لجهات حكومية أو مؤسسات عامة :

تتكون المطلوبات لجهات حكومية أو مؤسسات عامة كما في 31 ديسمبر مما يلي: -

الجهة (بملايين الريالات السعودية)	2012	2011
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2.4	1.8
مصلحة الزكاة والدخل	0.9	1.2
إجمالي المدفوعات المستحقة	**3.3**	**3.0**

تسهيلات المرابحة والقرض الحسن ..

أ- تسهيلات المرابحة قصيرة الأجل

حصلت الشركة في يوليو 2012م على تسهيلات مرابحة جديدة بمبلغ 196 مليون ريال سعودي كجزء من اتفاقية التسهيلات المبرمة مع المقرضين بالإضافة إلى اعتمادات مستنديه بمبلغ 147 مليون ريال سعودي وقد تم اعادة تمويلها خلال السنة. كما في 31 ديسمبر 2012م، بلغ اجمالي تسهيلات المرابحة قصيرة الأجل التي حصلت عليها الشركة سابقاً من بنوك تجارية لتمويل رأس المال العامل 1.5 مليار ريال سعودي (1.8 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م). إن هذه التسهيلات مضمونة مقابل رهن بعض الأصول الثابتة بالإضافة إلى سندات الأداء، ضمانات من الشركة وشركتها التابعة، وسندات لأمر وضمانات شخصية من المساهم الرئيسي والتنازل عن عوائد بعض عقود المشاريع لصالح هذه البنوك. بلغ الرصيد القائم لتسهيلات المرابحة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر 2012م مبلغ 1.5 مليار ريال سعودي (1.2 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م). تحتسب مصاريف تسهيلات المرابحة على أساس سايبور زائدا هامش متفق عليه.

البنك المقرض (ملايين الريالات السعودية)	الرصيد في 1 يناير 2012	التغيرات	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
بنك الراجحي	20.0	-	20.0
البنك العربي الوطني	189.4	94.2	283.6
بنك الجزيرة	30.0	-	30.0
البنك السعودي الفرنسي	100.0	18.3	118.3
البنك الاهلي التجاري	109.0	78.2	187.2
بنك الرياض	250.0	32.8	282.8
سامبا	155.0	12.6	167.6
البنك السعودي البريطاني	310.0	107.0	417.0
	1,163.4	**343.0**	**1,506.4**

ب- تسهيلات المرابحة طويلة الأجل

قامت الشركة بإبرام اتفاقية تسهيلات مرابحة طويلة الأجل مع احد البنوك التجارية المحلية تتمثل في تمويل اعتمادات مستنديه وسداد قيمة دفعات مقدمة لموردي السفن بمبلغ وقدره 180 مليون ريال سعودي وذلك لتمويل شراء عدد 6 سفن لدعم المشاريع والعمليات البحرية الخاصة بالشركة. في 31 ديسمبر 2012م، حصلت الشركة على مبالغ إجمالية قدرها 168.9 مليون ريال سعودي (135 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م) من خلال اتفاقيات بيع بالمرابحة والتي تستحق السداد على 23 قسط ربع سنوي متساوي ابتداءً من 31 مارس 2011م وتنتهي في 30 سبتمبر 2016م. إن هذه التسهيلات مضمونة مقابل إصدار سندات لأمر والتنازل عن عوائد مشروع الخدمات البحرية لصالح البنك. بلغ الرصيد القائم 160.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م (113.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م).

كما قامت الشركة خلال العام 2011م بإبرام اتفاقية تسهيلات مرابحة طويلة الأجل من أحد البنوك المحلية بمبلغ 42 مليون ريال سعودي لتمويل استحواذ الشركة التابعة (إيضاح 1). تتطلب هذه الاتفاقية من الشركة الحفاظ على نسب مالية معينة و بعض التعهدات المالية. بلغ الرصيد القائم 42 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م (42 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م). يستحق سداد هذا المبلغ على 12 قسط ربع سنوي متساوي ابتداء من 31 مارس 2012م وينتهي في 31 ديسمبر 2014م.

كما أبرمت الشركة خلال العام 2011م اتفاقية تسهيلات مرابحة طويلة الأجل من أحد البنوك المحلية بمبلغ 50 مليون ريال سعودي لتمويل أحد مشاريع الشركة القائمة. إن هذه التسهيلات مضمونة بالتنازل عن عوائد بعض مشاريع الشركة لصالح البنك التجاري المحلي. بلغ الرصيد القائم 50 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م (50 مليون كما في 31 ديسمبر 2011م) ويستحق سداد هذا المبلغ على 15 قسطاً شهرياً متساوياً ابتداءً من 31 يناير 2013م وينتهي في 31 مارس 2014م.

تخضع التسهيلات أعلاه لمصاريف تسهيلات مرابحة حسب معدلات سايبور مضافاً إليها هامش متفق عليه.

نظراً لعدم الالتزام ببعض التعهدات المتعلقة بالتسهيلات البنكية أعلاه، تم تصنيف كامل رصيد كافة تسهيلات المرابحة طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة كما في 31 ديسمبر 2012م.

البنك المقرض (ملايين الريالات السعودية)	الرصيد في 1 يناير 2012	التغيرات	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
البنك السعودي الفرنسي	42.0	-	42.0
البنك الاهلي التجاري	113.3	46.8	160.1
سامبا	50.0	-	50.0
	205.3	**46.8**	**252.1**

ت- القرض الحسن

تم الحصول على قرض حسن من المعجل للاستثمار المحدودة بمبلغ 100 مليون ريال بدون تقديم ضمانات من الشركة ولايوجد مصاريف تمويل على القرض الحسن وليس له تواريخ محددة للسداد.

سياسة الشركة في توزيع الأرباح ..

تُوزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العُمومية والتكاليف الأخرى كالتالي : -

1) يتم تجنيب (10%) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي ، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف رأس المال.
2) يجوز للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة تجنيب نسبةً مُتساوية من الأرباح الصافية لتكوين احتياطيات أخرى .
3) يتم توزيع الباقي بعد ذلك – إن وُجد – دُفعةً أولى للمُساهمين تُعادل (5%) من رأس المال المدفوع .
4) يُخصص بعد ماتقدم نسبةً لا تزيد عن (10%) من الباقي كمُكافأة لأعضاء مجلس الإدارة ويُوزع الباقي بعد ذلك على المُساهمين كحصة إضافية من الأسهم .
5) يجوز للشركة بعد استيفاء الضوابط الموضوعة من الجهات المُختصة توزيع أرباح نصف سنوية وربع سنوية .

لائحة حوكمة الشركات ..

لقد قامت الشركة باعتماد عمل لائحة حوكمة الشركات ، وتم تشكيل فريق عمل من مسئولي الشركة لتنفيذ اللائحة وفق النماذج الاسترشادية المُرفقة ضمن لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية .

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة إلتزمت بكافة مُتطلبات الحوكمة فيما عدا البنود التالية: -

البند	إيضاحات
التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية	راجع الصفحة 12 من هذا التقرير
هل تأكد مجلس الإدارة من وضع إجراءات مكتوبة لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إن لزم الأمر.	مطبق لكن غير مكتوبة

الإقرارات ..

يقر مجلس إدارة الشركة بالتالي:

1- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.

2- يوجد شك جوهري بشأن قدرة الشركة على إستمرارية نشاطها، بسبب وجود حالات جوهرية متعددة من عدم التأكد و تكبد الشركة خسائر جوهرية، حيث بلغت الخسائر المتراكمة للشركة 2.23 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر2012، وتجاوز مجموع المطلوبات مجموع الموجودات بمبلغ 979.7 مليون ريال سعودي.

3- لدى الشركة نظام للرقابة الداخلية تم تصميمه لإدارة المخاطر والمحافظة على أصول الشركة وتوفير قناعة معقولة بسلامة التقارير المالية التي يتم إعدادها من واقع السجلات المحاسبية. ولدى الشركة إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية تتبع مباشرة لمجلس الإدارة و لجنة المراجعة وتقوم بتنفيذ مهام عملها طبقا للائحة المراجعة الداخلية المعتمدة من المجلس كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالشركة - طبقاً لخطة المراجعة - بفحص نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر للتأكد من كفاءته وفعاليته والقيام بمراجعات وظيفية وتشغيلية لتقييم أعمال الشركة. ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على قناعة معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية أداء نظام الرقابة الداخلية. و باستثناء اهم جوانب الضعف في نظام الرقابة الداخلية المبينة سلفاً في بند (المراجعة والنتائج السنوية لفاعليّة إجراءات الرقابة الداخليّة)، فان نظام الرقابة الداخلية معد على أسس سليمة ونفذ بفعالية.

4- باستثناء ما ذكر في صفحة رقم (5) من هذا التقرير، لا يوجد أي عقوبة أو جزاء أو قيد احتياطي مفروض على الشركة من الهيئة أو من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية أخرى.

التوصيات ..

يُوصي مجلس الإدارة قيام الجمعية العامة العادية للشركة بما يلي: -

1. المُوافقة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المُنتهية في 2012/12/31م .
2. المُوافقة على تقرير مُراجع حسابات الشركة عن السنة المُنتهية في 2012/12/31م.
3. المُوافقة على القوائم المالية الموحدة للسنة المُنتهية في 2012/12/31م.
4. المُوافقة على تعيين مُراجع الحسابات للشركة من بين المُرشحين من قبل لجنة المُراجعة، وذلك لفحص ومُراجعة القوائم المالية الربعية والسنوية للعام 2013م وتحديد أتعابه.
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المُنتهي في 2012/12/31م.
6. المُوافقة على العُقود والأعمال التي تمت مع أطراف ذات علاقة ولأعضاء مجلس الإدارة مصلحةً فيها والمُوضحة في القوائم المالية الموحدة للعام 2012م.